

من زيد وإنما التوليد فيهما هي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين

من زيد وإنما التوليد فيهما هي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين
في الواحد فإن قلت إذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد
فأى حاجة تدعو إلى زيادة التوليد بدلا من الحركة قلنا ليس معنى
قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع أنه بمنزلة الدال المتميز بحركة الضمة
بمعناه أنه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاصلة في هذه الموضع
دليل على معنى اختصاص الحركة بحال فثبتت الحاجة إلى
من زيادة التوليد بدلا من لفظ الحركة ومعلوم أن الحركة في العراب
وهو لانه فلما كان الالف بمنزلة
وإنما في قوة الجمع وكسروا دون التشديد للفرق بينهما فإن قلت ليست الالف في الالف بمنزلة
الضمة قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا إن الصيغتين
قد تتحدان في بعض الأسماء المعتكفة فلا يظهر الفرق فلهذا لا يختلجان
حركة فثبتت فيهما هما المارين والمعلقين والمضيقين ووجه اختصاص الكسرة
بمعنى التشديد والفتحة بنون الجمع هو أن أصل هذه التوليد أن تكون
ساكنة لا أنها في صيغتين إلا أنها قد تحركت لا الثقل الساكنين
والصغيرين يك الساكنين الكسرة لأن حركة الساكن لا تكون إلا حركة
بناء فوتر لها ما هو بعد الحركات من الالف وهو الكسرة في
الفتحة

من زيد وإنما التوليد فيهما هي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين
في الواحد فإن قلت إذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد
فأى حاجة تدعو إلى زيادة التوليد بدلا من الحركة قلنا ليس معنى
قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع أنه بمنزلة الدال المتميز بحركة الضمة
بمعناه أنه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاصلة في هذه الموضع
دليل على معنى اختصاص الحركة بحال فثبتت الحاجة إلى
من زيادة التوليد بدلا من لفظ الحركة ومعلوم أن الحركة في العراب
وهو لانه فلما كان الالف بمنزلة
وإنما في قوة الجمع وكسروا دون التشديد للفرق بينهما فإن قلت ليست الالف في الالف بمنزلة
الضمة قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا إن الصيغتين
قد تتحدان في بعض الأسماء المعتكفة فلا يظهر الفرق فلهذا لا يختلجان
حركة فثبتت فيهما هما المارين والمعلقين والمضيقين ووجه اختصاص الكسرة
بمعنى التشديد والفتحة بنون الجمع هو أن أصل هذه التوليد أن تكون
ساكنة لا أنها في صيغتين إلا أنها قد تحركت لا الثقل الساكنين
والصغيرين يك الساكنين الكسرة لأن حركة الساكن لا تكون إلا حركة
بناء فوتر لها ما هو بعد الحركات من الالف وهو الكسرة في
الفتحة

والفتحة في فتحها اول بالتنوين جامة فلم يبق للنصب علامة

والفتحة في فتحها اول بالتنوين جامة فلم يبق للنصب علامة
فيما تجله على اللفظ دون الرفع من وجه أحدها أن الالف في الالف
من الرفع لا يدخل القليلين فلا الرفع فالجمل عليه اول
اللفظ والتنوين والجمع المنصوب باللاماء والثاني أن الالف
من الرفع فالجمل عليه اول كون الالف مطوية والثالث أن بين النصب
والجملين الثاني ما ليس بينه وبين الرفع لا اشتراكهما في كل
واحد منهما فضلا لعم الكلام بدو الالف بخلاف الرفع والاشتراك
في معنى الفعلية نحو زيد ومررت بزيد والكتابة نحو زيد
بك ورأيتك والالف أن النصب المنزلة أقرب منه إلى الرفع والجمع
فالجمل عليه اول وذلك لأن النصب من أقصى الجمل والرفع من وسط
الجمل والرفع من التشديد ثم إنهم اختلفوا في هذه الموضع أنها
حروف العراب أم لا لا يدل العراب أم نفس العراب والصحيح
مأذهب اليه سيبويه وهي أنها حروف العراب والالف في زيدان
بمنزلة الدال المرفوع من زيد أي هي بمنزلة الدال وفيه اختصاص
النصب بالفاصلة والياء في زيد هي بمنزلة الدال المنصوب والجمع

من زيد وإنما التوليد فيهما هي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين
في الواحد فإن قلت إذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد
فأى حاجة تدعو إلى زيادة التوليد بدلا من الحركة قلنا ليس معنى
قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع أنه بمنزلة الدال المتميز بحركة الضمة
بمعناه أنه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاصلة في هذه الموضع
دليل على معنى اختصاص الحركة بحال فثبتت الحاجة إلى
من زيادة التوليد بدلا من لفظ الحركة ومعلوم أن الحركة في العراب
وهو لانه فلما كان الالف بمنزلة
وإنما في قوة الجمع وكسروا دون التشديد للفرق بينهما فإن قلت ليست الالف في الالف بمنزلة
الضمة قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا إن الصيغتين
قد تتحدان في بعض الأسماء المعتكفة فلا يظهر الفرق فلهذا لا يختلجان
حركة فثبتت فيهما هما المارين والمعلقين والمضيقين ووجه اختصاص الكسرة
بمعنى التشديد والفتحة بنون الجمع هو أن أصل هذه التوليد أن تكون
ساكنة لا أنها في صيغتين إلا أنها قد تحركت لا الثقل الساكنين
والصغيرين يك الساكنين الكسرة لأن حركة الساكن لا تكون إلا حركة
بناء فوتر لها ما هو بعد الحركات من الالف وهو الكسرة في
الفتحة

من زيد وإنما التوليد فيهما هي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين
في الواحد فإن قلت إذا كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد
فأى حاجة تدعو إلى زيادة التوليد بدلا من الحركة قلنا ليس معنى
قولنا الالف بمنزلة الدال المرفوع أنه بمنزلة الدال المتميز بحركة الضمة
بمعناه أنه بمنزلة الدال وفيه اختصاص الضمة بالفاصلة في هذه الموضع
دليل على معنى اختصاص الحركة بحال فثبتت الحاجة إلى
من زيادة التوليد بدلا من لفظ الحركة ومعلوم أن الحركة في العراب
وهو لانه فلما كان الالف بمنزلة
وإنما في قوة الجمع وكسروا دون التشديد للفرق بينهما فإن قلت ليست الالف في الالف بمنزلة
الضمة قد حصلت عنه باختلاف صيغتهما قلنا إن الصيغتين
قد تتحدان في بعض الأسماء المعتكفة فلا يظهر الفرق فلهذا لا يختلجان
حركة فثبتت فيهما هما المارين والمعلقين والمضيقين ووجه اختصاص الكسرة
بمعنى التشديد والفتحة بنون الجمع هو أن أصل هذه التوليد أن تكون
ساكنة لا أنها في صيغتين إلا أنها قد تحركت لا الثقل الساكنين
والصغيرين يك الساكنين الكسرة لأن حركة الساكن لا تكون إلا حركة
بناء فوتر لها ما هو بعد الحركات من الالف وهو الكسرة في
الفتحة

من زيد